

الحلم الكردي يبدأ من الحدود ويفتح باب الصراعات الجيوسياسية

معادلة النفوذ تفرض صراعا محموما على الحدود العراقية - السورية



حركة متوقفة نحو الكيان المستقل

الجمهورية ذات الجذور التاريخية لا تزال تسبب التوترات. واستفاد الأكراد على جانبي الحدود العراقية - السورية من الواقع الذي جد في تلك المنطقة بعد اندلاع النزاع السوري في العام 2011، حيث كانت العلاقة بين إقليم كردستان وأكراد سوريا علاقة سياسية في الغالب.



هارث حسن وخصر خضور:

المشاكل الجوهرية ذات الجذور التاريخية لا تزال تسبب التوترات بين الأكراد

ويشير مركز كارنيغي إلى أن الوضع الآن اختلف بعد أن اتسمت تلك الروابط بين الإقليم والمناطق ذات الأغلبية الكردية في سوريا بجانب اقتصادي، حيث حولت المعابر الحدودية التي أقيمت في العام 2016 المنطقة إلى مركز اقتصادي ناشط. وما يثير اهتمام الباحثين في هذه المنطقة الحدودية أنها لا تقع بين دولتين مستقلتين، بل بين كيانين بقيادة كردية، حيث يسعى كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإدارة الذاتية لكسب نفوذ سياسي عبر المعابر الحدودية الجديدة.

ويرى المركز الأميركي للأبحاث الاستراتيجية أن السيطرة الكردية على هذه المعابر تعكس الطابع الهجين والضبابي الذي باتت تتسم به على نحو متزايد الخطوط الفاصلة بين الحيز الرسمي وغير الرسمي في المنطقة نتيجة ضعف أجهزة الدولة المركزية والتشابك القائم بين الكيانات السياسية والجهات شبه العسكرية والبيروقراطيات. وتطورت في تلك الممرات الحدودية مسارات التهريب بعد اندلاع النزاع السوري، كما باتت ممرات لنقل الأفراد والبضائع بصورة غير مشروعة، لاسيما بين العامين 2011 و2013.

وتقول دراسة مركز كارنيغي إنه في السنوات الأخيرة بات تهريب النفط وخصوصاً الخام السوري إلى إقليم كردستان والوقود المتحداه إلى شمال شرق سوريا يشكل مدعاة للقلق في المنطقة.

واتهمت هيئة النزاهة العراقية العام الماضي أربعة مسؤولين في معبر كركوك - البعريية بتسهيل عملية تهريب 1500 خزان نفط. ويقول تحقيق نشره موقع اسمه "تقرير النفط العراقي"، إن إقليم كردستان بات "سوقاً رئيساً للنفط الخام السوري". ترى دراسة مركز كارنيغي عن أكثر المناطق الحدودية اضطراباً في منطقة الشرق الأوسط أن التطورات المستقبلية في سنجان وشمال شرق سوريا ستؤثر في بعضها البعض وترسم معالم ديناميكيات الحدود العراقية - السورية. وتشير الدراسة إلى أن هذا السيناريو يمكن أن يحدث في حال تمكنت الحكومة العراقية من إحكام سيطرتها على أفضيتها الحدودية، واستطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني استعادة بعض نفوذه السابق.

المنطقة على نطاق واسع وبطريقة تتجاوز مفهوم الحدود لصالح إحلال تضامن عابر للحدود الوطنية بين الأكراد. وفي ظل حالة الاستقطاب القائم بين الأكراد تربط بين قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية علاقة أكثر دقة وتعقيداً وتعتبر مواقف الطرفين نابعة من حاجتين متعارضتين، فمن جهة عليهما تثبيت وتطبيع سلطتهما المستقلة، ومن جهة أخرى عليهما الحفاظ على الروح القتالية والتحالف مع حزب العمال الكردستاني لمواجهة التهديدات المتواصلة خصوصاً الصادرة عن تركيا والفصائل السورية المتحالفة معها، فضلاً عن تنظيم الدولة الإسلامية والنظام السوري.

ويقول المركز الأميركي إن "مستقبل هذه الحدود يعتمد بشكل كبير على خيارات الفصائل الكردية السورية، وما إذا ستقودها إما نحو توجه دولي أعظم، أو توجه عسكري أكبر".

ويوضح الباحثان هارث حسن وخصر خضور في دراستهما الواسعة أن ديناميكيات التنافس بين القوى الكردية تشير إلى أن الوحدة الإثنية لا تكفي للتوافق على إدارة هذه الحدود. وقال إنه يمكن أن تحفز المصالح الاقتصادية الهشة بين الجانبين على التعاون في مجال تنظيم الشؤون الحدودية، إلا أن المشاكل

لم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عقد من الزمن، ويعتبر بعض المراقبين أن الروابط المتنامية بين كردستان العراق ومنطقة روج آفا في سوريا تحمل بذور تحول جيوسياسي كبير إذا سمح للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالإزدهار. ويرى مركز كارنيغي أن "فرص قيام وحدة كردية قابلها ارتفاع وتيرة التنافس الكردي - الكردي، حيث ازدادت المنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال على خلفية محاولات من الطرفين ترمي إلى رسم معالم المشهد السياسي الهش في سوريا، وتعديات حزب العمال المتزايدة على أراضي إقليم كردستان والمناطق التي كان الحزب الديمقراطي يعتبرها تقليدياً خاضعة إلى نفوذه مثل سنجان".

اقتصاد كردي عابر للحدود

تسعى حكومة إقليم كردستان والإدارة الذاتية لتحويل نفوذها على الأرض إلى واقع مستدام، وذلك من خلال إضفاء طابع رسمي عليه ونيل اعتراف على الصعيدين المحلي والدولي. لكن في المقابل يسعى حزب العمال الكردستاني والمجموعات المرتبطة به لإعادة هندسة

العمال الكردستاني في تعزيز دوره أو تعرضه للزلزل والتهميش عندما ترسخ حكومة إقليم كردستان والإدارة الذاتية سلطتها في هذه المنطقة. وتشكل علاقة حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، المدرج على قائمة المنظمات المصنفة إرهابية في تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقبة أمام محاولات الإدارة الذاتية لتطبيع وجودها وكسب الاعتراف الدولي.

كما أتت هذه العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تاجيح التنافس على زمام السلطة وإدارتها أو تقاسمها في شمال شرق سوريا. ويسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يرتبط عدد كبير من أعضائه بحزب العمال الكردستاني، على المنطقة الحدودية مع العراق منذ منتصف العام 2012، لاسيما معبر سيمالكا من الجهة الشمالية وفرض سيطرته على أكثر من مكان في تلك المناطق. وتمتعت الإدارات الكردية بدرجة من الحكم الذاتي والاعتراف الدولي

لا تكفي التدخلات التركية والإيرانية وغيرها لإيقاف تحقيق حلم كردي تاريخي بإقامة "كيان مستقل" في أكثر المناطق اضطراباً في الشرق الأوسط، بل تحول الأمر إلى ما يشبه تنافساً كردياً - كردياً على الحدود السورية - العراقية لا يخلو من خلافات وانقسامات عميقة.

أربيل - قبل نحو سبع سنوات كانت رايات تنظيم الدولة الإسلامية ترفرف بالقرب من حدود إقليم كردستان العراق الذي عمل جاهداً من أجل تحقيق حلمه بتشكيل كيان مستقل وتنظيم استفتاء الانفصال عن الدولة العراقية، لكن عوامل داخلية وخارجية عديدة أفنست كل تلك الجهود من دون التخلص عن الحلم الكردي التاريخي. وبات اليوم هناك واقع جديد على الحدود العراقية - السورية ترسمه التغييرات الجيوسياسية في منطقة تعد الأكثر اضطراباً في الشرق الأوسط، وتشكلت معه معادلات جديدة بحكم الأمر الواقع الذي فرضه ضعف الدولتين السورية والعراقية منذ بداية العام 2011 إلى الوقت الراهن.

وأدت الحرب في سوريا وحملة الدولة الإسلامية في العراق منذ العام 2013 إلى انفتاح الحدود في الشرق الأوسط وتشكيل معادلات جديدة، بعد أن ظلت ثابتة منذ معاهدة سايكس - بيكو لعام 1916. وجعلت تلك المعاهدة الأكراد الذين يقدر عددهم بنحو 30 مليوناً وأغلبهم من السنة يعيشون كأقليات في تركيا والعراق وإيران وسوريا، بالإضافة إلى ما يعيش منهم في الشتات.

وسعى كل من العراق وإيران وتركيا لإجهاض تطبيق نتائج استفتاء كردستان عام 2017، ورغم ذلك نسج الأخير علاقات قوية مع تركيا وساهم في دعمها في معركتها التي أطلقتها شمال العراق لإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني. وكشفت طريقة تعاطي أكراد العراق المثير مع تركيا، التي لا تخفي عليها على فتيت أي "حلم لإقامة كيان كردي مستقل"، عن وجود انقسامات عميقة بين الأكراد أنفسهم سواء في سوريا أو العراق أو تركيا بشأن طبيعة الكيان المستقبلي وتوقيت تطبيقه على أرض الواقع.

وانعكست التغييرات المحلية والإقليمية والمعارضة التي تعرض لها الإقليم بعد استفتاء الانفصال، بالإضافة إلى أزمة العميقة وخلافاته مع بغداد إلى العمل على تضييق الخناق أكثر على المنافسين في الداخل أو حتى حزب العمال الكردستاني الذي عزز نفوذه بشكل واسع شمال العراق. وتقول دراسة جديدة نشرها مركز كارنيغي

على نجاح حزب النتيجة تعتمد أساساً على نجاح حزب كامل في المنطقة، أن مستقبل تلك الحدود يعتمد بدرجة كبيرة على نتيجة الصراع الجيوسياسي الدائر. ويرى هؤلاء أن تلك النتيجة تعتمد أساساً على نجاح حزب

هل يكرر بايدن خطط ترامب في مواجهة الميليشيات

واشنطن - تجد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن نفسها أمام اختبار حقيقي، إما الاستمرار في خطط الإدارات السابقة في التعامل مع أخطار الإرهاب والمليشيات الموالية لإيران أو الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط من دون إيجاد حل لمشكلاتها المتفاقمة.

وأثار الانسحاب الأميركي من أفغانستان موجة تساؤلات خلال الأشهر الأخيرة بشأن جدوى الاستراتيجية الأميركية، التي بدأت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، في ظل بقاء التهديدات الإرهابية في تلك المنطقة والشرق الأوسط عموماً. ويمثل تحدي تصاعد هجمات الميليشيات العراقية الموالية لإيران



خروج من المخابن في لحظات الهدوء

الخصوم مثل تنظيم الدولة الإسلامية والمتشددين الإيرانيين". ويقول إن الإدارة الأميركية عالققة في حلقة مفرغة تقوم على استخدام الضربات الصغيرة طفيفة الأثر في محاولة لردع الميليشيات وسط تجنب التصعيد، ويشير في هذا السياق إلى أن "انصاف الطول" لا تحقق النتائج المرجوة بإنهاء تهديدات الميليشيات.

مايكل نايتس
الضربات الأميركية لم تكن جريئة للتأثير على حسابات الميليشيات

لكن على الجانب الأخر أظهر بايدن أن استراتيجيته لا تختلف كثيراً عن سلفه ترامب في ملاحقة الميليشيات المنهزمة بالوقوف وراء الاعتداءات الأخيرة والتصعيد في العراق. ويقول مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة إن هدف الضربات الأميركية ضد الميليشيات هو بمثابة رسالة مفادها أن الولايات المتحدة في عهد بايدن لم تتخل عن حمزها تجاه تلك الميليشيات المدعومة من إيران، خاصة بعد تصعيد تلك الهجمات وتوظيف الطائرات المسيرة لاستهداف القواعد الأميركية. ويرى المركز في تقرير حول التطورات الأخيرة في العراق أن بايدن يسعى للتأكيد أنه "لا يقل حمزها عن سلفه

وجنود في العراق وسوريا في ثلاث هجمات بالصواريخ وبطائرة مسيرة، بالإضافة إلى إطلاق 14 صاروخاً على تهديدات الميليشيات المتزايدة في العراق وسوريا، وإضرارها بالمصالح الأميركية في المنطقة.

ولم يكن هذا الهجوم الأول من نوعه ضد قاعدة عين الأسد الواقعة وسط الصحراء والتي تؤوي جنود التحالف المناهض للجهادين ومعظمهم من الأميركيين، لكن حجم العملية غير مسبوق، بالإضافة إلى هجمات أخرى على قاعدة أميركية في سوريا.

ويقول مايكل نايتس المتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، إن قيام إدارة بايدن ولعدة مرات بضرب الميليشيات في العراق وسوريا خلال الأشهر الثلاثة الماضية يفوق ما قامت به إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب في عام 2020 بأكمله.

وتخطط إدارة بايدن لخفض قواتها في منطقة الشرق الأوسط مع بدء استكمال عملية الانسحاب من أفغانستان التي تشهد الآن فوضى أمنية واسعة على خلفية سيطرة حركة طالبان المتشددة على مناطق واسعة في البلاد، بالإضافة إلى نقل معدات عسكرية متطورة من تلك المنطقة.

ويرى نايتس أن "الإبقاء على قوة صغيرة تركز على مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا بدلاً عن الانسحاب الكامل من شأنه أن يعود بالفائدة على